

الأمارات العربية المتحدة ، منظمة التجارة العالمية ، تحرير القطاع الزراعي

يوسف خليفة اليوسف  
أستاذ اقتصاد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الإمارات العربية المتحدة  
E.mail: Subhanah@emirates.net.ae

هذه الورقة في الأصل محاضرة القيت في ندوة " الإدارة المتكاملة للأفات في دولة الإمارات العربية المتحدة : الواقع والطموح" والتي نظمتها جامعة الإمارات - كلية نظم الأغذية بالتعاون مع دائرة البلديات والزراعة بفندق هيلتون العين خلال الفترة 22-23 مايو 2005 .

### مقدمة

الأمارات العربية المتحدة هي عضو في منظمة التجارة العالمية وكذلك الحال بقية دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية التي تقف على باب المنظمة وقد تصبح عضوا في الأسابيع أو الأشهر القادمة . المنظمة هي أقرب الى حلبة الملاكمة الاقتصادية التي لاقبل لدول تسعى لتحقيق التنمية ان تكون خارجها كما تشهد بذلك كثير من المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول كدرجة الاعتماد على العمالة الوافدة والحجم المرتفع للتجارة الخارجية كنسبة الى الناتج المحلي الأجمالي والأستثمارات الأجنبية التي تقدر بمئات المليارات واسوق النفط والسلاح وغيرها من صور الاعتماد المتبادل وغير المتكافيء طبعاً . غير ان هذه المباراة او المباراة اذا شئت تحكمها قوانين وضعها الأقوياء وتتحدد نتائجها ليس بالقوانين المكتوبة في مقررات المنظمة بل الأهم من ذلك قوة اللاعبين وما يحضرون به الى الحلبة من مهارات وتجارب وقدرة على المراوغة والضغط على الآخرين ولي الأذرع وكل صور اللوجيستيك التي تسند الفريق الذي يمثل كل دولة . في هذا السياق ، بل وامام هذا التحدي سنحاول في هذا البحث المختصر ان نفتح أفاقاً للتفكير ونعمق فهمنا لطبيعة اللعبة التي دخلتها هذه الدولة وغيرها من الدول بانضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية وذلك بمحاولة الأجابة على مجموعة من التساؤلات التي تشكل مثابة محاوراً تضبط حديثنا في هذه الرحلة القصيرة في اروقة منظمة التجارة العالمية مع اخذ تحرير القطاع الزراعي في الإمارات كنموذج لما تقوم به هذه المنظمة وكيف تقوم به .

فما هي اذن المبررات الاقتصادية وراء قيام هذه المنظمة وهل تقدر هيمنة الدول الكبرى عليها في هذه المبررات الاقتصادية وراء قيامها ؟ كيف تتحدد الأرباح والخسائر في ظل المنظمة ؟ ما دور هذه المنظمة في العولمة خاصة الاقتصادية منها ؟ ومالمقصود بتحرير التجارة بوجه عام وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية بوجه خاص ؟ هل هناك من دروس تتعلمها الدول النامية ومنها دولة الإمارات عن اسباب اخفاق منظمة الجات في ادراج موضوع تحرير التجارة في القطاع الزراعي خلال جولاتها السبع التي سبقت الجولة الثامنة أي جولة الأوروغواي والتي تأسست على اثرها منظمة التجارة العالمية لتحل محل منظمة الجات كمنبر للمفاوضات التجارية العالمية ولكن بجدول اعمال اوسع وبفعالية اكبر؟ ما طبيعة القرارات التي تم الاتفاق عليها منذ تاسيس منظمة التجارة العالمية وحتى هذا العام في ما يتعلق بتحرير

القطاع الزراعي؟ وماهي الحواجز التي يراد التخلص منها؟ وهل كل هذه الحواجز التي تعترض تجارة المنتجات الزراعية موجودة في الإمارات، ام ان هناك بعض منها؟ وماذا تعني ازالة هذه الحواجز او تقليلها للاقتصاد الاماراتي من حيث تأثيرها على المؤشرات الكلية كحجم الانتاج والصادرات والتوظيف وتوزيع الدخل؟ وهل تختلف انعكاسات هذه القرارات على دول مجلس التعاون الأخرى لخصوصيات معينه أم لا؟ وأخيرا كيف يمكن لهذه الدولة وغيرها من الدول النامية ان تتفاعل مع هذه القرارات وغيرها من الألتزامات الأخرى المتعلقة بتحرير التجارة في القطاعات الخدمية وحقوق الملكية الفكرية والأستثمارات وغيرها حتى تتمكن من تقليل خسائرها على المدى القصير في لعبة غير متكافئة وتحقق بعض المكاسب على المدى المتوسط والبعيد؟

### أولاً: مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي آلية للعولمة الاقتصادية تركز على تحرير التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وبذلك فان دورها يكمل دور كل من صندوق النقد الدولي الذي ينظم عمل النظام النقدي ودور البنك الدولي الذي يهتم بقضايا الأعمار والتنمية. ولاشك ان هذه العولمة يضع قوانينها الأقوياء أي الدول الصناعية ولكن هذا لايفتح في ان تحرير التجارة وما يرافقها من منافسة وانفتاح على بقية العالم يمكن ان يساهم في تنمية الدول العربية والخليجية كما وان هذه العولمة تؤدي الى رفع كفاءة استغلال الموارد العالمية بوجه عام. فهل يا ترى هناك خيار لدول مجلس التعاون الخليجي في دخول هذه اللعبة الدولية او عدمه ولماذا؟ ان الأجابة المختصرة على هذا السؤال وفي ظل المعطيات الحالية هي بالنفي وذلك للأسباب التالية التي تعتبر في حد ذاتها مؤشرات على عمق اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي أي درجة عولمتها واعتمادها على العالم.

### التجارة الخارجية

لو نظرنا الى مؤشر اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي وهو ما يقاس بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الجمالي لأتضح لنا ان هذه النسبة قد زادت على 90% عام 2003 (صندوق النقد العربي، 2004:249) وهذه تعتبر نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية حيث ان هذه النسبة كانت لاتزيد على 40% في اغلب الدول الصناعية وتزيد على ذلك قليلا في بعض الدول النامية الأخرى. ومما يفسر هذا الأرتفاع في درجة اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي هو ان مصدر دخلها الرئيسي هو النفط الذي تصدر اغلبه الى الدول الأخرى وتستخدم

ايراداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والعمالة وغيرها.

#### العمالة الوافدة

تعتبر دول المجلس من اكثر دول العالم كذلك اعتمادا على العمالة الوافدة حيث تشكل هذه العمالة حسب الأرقام المتوفرة حوالي 72% من اجمالي القوى العاملة وحوالي 95% من اجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص(النجار، 2001: 196) . ويعود هذا الاعتماد المفرط على القوى العاملة الوافدة الى مجموعة من الأسباب أهمها الندرة السكانية لهذه الدول ومحدودية القوى العاملة ذات المهارات العالية وعدم اقبال ابناء المنطقة على بعض المهن من جانب وتزايد المؤسسات العامة والخاصة وتزايد دورها في النشاط الاقتصادي من جانب آخر. وليس هذا المجال لتقييم هذه الظاهرة بسلبياتها وايجابياتها فقد عالجننا هذا الموضوع في بحث سابق ( اليوسف، 1991) . ولكن ما نود تأكيده هو درجة اعتماد هذه الدول على بقية دول العالم في تلبية حاجاتها من المهارات المختلفة والمتغيرة مع مستوى التنمية .

#### الاستثمارات الأجنبية

دول المجلس وحدها ، اذا لم نتحدث عن بقية الدول العربية لها استثمارات تتفاوت تقديراتها بين 500 مليار و1000 مليار دولار( Henry and Springborg, 2001) في الخارج اغلبها في الدول الغربية وتمثل هذه الاستثمارات المصدر الثاني بعد النفط في كثير منها وهذا يعني ان تنميتها اصبحت مرتبطة بما يحصل لهذه الاستثمارات في الدول الغربية وبالتالي بما يحصل للاقتصاديات الغربية.

#### معدل الحماية الجمركية

ان حواجز دول المجلس مع العالم الخارجي منخفضة حيث ان التعرفة الجمركية الموحدة التي تم الاتفاق عليها بعد اعلان الاتحاد الجمركي عام 2003 تتفاوت بين 5% و10% وهذه حماية منخفضة بالمقاييس الدولية وبالتالي فهي تسهل انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول المنطقة وبقية العالم . كما وان هذا الاندماج يجعل هذه الدول اكثر تأثرا بما يعرف بالصدمات الاقتصادية السلبية واليجابية منها . فعلى سبيل المثال عندما حدثت ازمة اسواق المال في شرق آسيا في العامين 1997 و1998 وادت الى تراجع النمو الاقتصادي في تلك الدول ادى ذلك الى انخفاض الطلب على النفط ومن ثم تراجعت اسعار النفط الخام وايراداته وبالتالي انعكست الأزمة الآسيوية سلبا على اقتصاديات دول المجلس . وهكذا عندما تكون هناك صدمات موجبة تؤدي الى ارتفاع اسعار النفط وايراداته كما حصل خلال عامي

2004 و2005 فان هذه الصدمات تساهم في ازدهار النشاط الاقتصادي في الدول النفطية بينما يحدث العكس في الدول المستوردة للنفط نظرا لارتفاع تكاليف انتاجها .

يمكننا القول اذن انه في ظل المعطيات السابقة تعتبر مطالبة دول المجلس بان تكون خارج اللعبة الدولية او العولمة هي بمثابة دعوة هذه الدول الى مزيدا من التخلف والتراجع في عالم متغير ومتنافس تحركه المعرفة المتزايدة والمصالح المختلفة والقيم المتنوعة وينطبق عليه الناموس الرباني الذي يعبر عنه الحق سبحانه وتعالى بقوله " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض "1 . اذن ماهي مبررات التخوف الذي نقراه هنا او نسمعه هناك من العولمة سواء في عالمنا العربي او في بقية رفاق العالم النامي والصناعي ؟ ان هذه الاعتراضات هي ليست موجهة الى العولمة كظاهرة تفاعل وتلاقح حضاري ولكن الى الآثار المترتبة على هذا التفاعل في ظل ظروف عدم التكافؤ بين الأطراف في هذه اللعبة وهذا امر يعترف به الباحث وغير من المراقبين والباحثين وتؤكد المقررات وجداول الأعمال وتقل التصويت والتمويل ليس فقط في منظمة التجارة العالمية وانما كذلك في المنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنابر العالمية التي ترسم سياساتها وتوجهاتها الدول الصناعية بسبب تفاوت الموقف التفاوضي لهذه الدول الصناعية مقابل بقية دول العالم ومنها الدول العربية(Stiglitz, 2002:6-7) . غير اننا نود ان نؤكد ان عدم التكافؤ هذا ليس مبررا لأن تنسحب الدول الخليجية والعربية من الحلبة الدولية خاصة في غياب البديل لأن انسحاب كهذا يجعل الضعيف يزداد ضعفا ويعمق الأختلال الحالي في موازين القوى بين الدول النامية والصناعية . فالمطلوب اذن هو ليس الأستمرار في الأحتجاجات والشعارات غير المجدية التي زادت عالمنا العربي تخلفا ولم تحقق له امانا ولا تنمية وانما الحل يكمن في،اعتقاد الباحث، في دخول المعترك والبحث عن العوامل التي ادت بنا الى واقعا الحالي والسعي من اجل تغييرها على المستوى المحلي والأقليمي والعالمي حيث يكون الهدف هو تفعيل قدرات العالم العربي المبعثرة حاليا وتوجيهها لتحقيق موطيء قدم في اللعبة العالمية حتى يتم تقليل الخسائر على المدى القصير والبدء بتحقيق المكاسب على المدى المتوسط والبعيد ولنعمل بروح الآية القرآنية " ....ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم.... "2

وقول الحق سبحانه وتعالى " ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم وأن الله سميع عليم "3. بأختصار اذن العضوية في منظمة التجارة العالمية لاتضمن

1 القرآن الكويم ، سورة البقرة ، الآية 251 .

2 القرآن الكريم ، سورة الرعد ، الآية 11 .

3 القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، الآية 53 .

بالضرورة تحقيق المكاسب وانما الذي يحقق المكاسب هو قوة الأطراف وقدرتهم على التفاوض والتأثير في وضع جدول الأعمال وعلى القرارات . بمعنى آخر الذي يريد ان يحقق مكاسباً عليه ان يكون لاعباً ماهراً.

هذا الفهم لطبيعة منظمة التجارة العالمية وللعولمة بوجه عام وانعكاساتها على الدول الأعضاء تؤكد مراكز الدراسات الدولية والمنظمات الدولية واصحاب الفكر المتزن في الغرب . فتقارير الأمم المتحدة تشير الى انه خلال الفترة 1994-2004 من عمر منظمة التجارة العالمية تراجع المستوى المعيشي في 48 دولة في العالم بحوالي 600 مليون دولار في السنة ، وخسرت الدول الأفريقية الأكثر فقراً حوالي 1.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها . ويؤكد نفس المصدر نقلاً عن جوزيف ستجلتزر، الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 ، الى ان 70% من مكاسب جولة الأوروغواي ستكون من نصيب الدول الصناعية بينما تذهب المكاسب المتبقية الى عدد قليل من الدول النامية ذات الصادرات خاصة دول شرق آسيا (Stiglitz,2004:51). أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم أهم واكبر الدول الصناعية فان تقديراتها تشير الى ان المكاسب المتوقعة من تطبيق اتفاقية الأوروغواي تعادل 200 مليار في السنة وأن نصيب الدول النامية منها سيكون حوالي 90 مليار في السنة أي ما يعادل 45% ( Stiglitz,2004:3) .

#### ثانياً: تحرير القطاع الزراعي ما بين المقررات والممارسات

من التصورات الخاطئة لدى كثير من المراقبين وصناع القرار ان بنود منظمة الجات ، وهي المنظمة التي تمت في ظلها ثمان جولات مفاوضات استمرت حوالي خمسين سنة لتحرير التجارة آخرها جولة الأوروغواي ، لم تشتمل على بنود تمنع حماية القطاع الزراعي<sup>4</sup> . والحقيقة ان مقررات منظمة الجات تمنع القيود على القطاع الزراعي الا ان الممارسة الفعلية للدول الصناعية هي التي تركت هذا الأنطباع (Jackson, 2002:31). ففي عام 1955 وتحت ضغوط المزارعين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على استثناء لأغلب وارداتها الزراعية من البند المتعلق بعد استخدام القيود الكمية مما جعلها تستمر في فرض هذه القيود . وفي عام 1958 عندما انضمت الدول الأوروبية كمجموعة بعد ان كانت عضويتها منفردة الى منظمة الجات رفضت سكرتاريا المجموعة تطبيق مقررات الجات على نظامها الزراعي الموحد (CAP) الذي كان ولا يزال قائماً على دعم المنتجات الزراعية وفرض قيود

<sup>4</sup> استطاعت منظمة الجات ان تخفض معدل التعرفة على السلع الصناعية بين الدول لصناعية من حوالي 47% بعد الحرب العالمية الثانية الى حوالي 3.5% في الوقت الحاضر . غير ان التعرفة الجمركية التي تفرضها على التجارة بينها وبين الدول النامية هي اعلى بعض الشيء .

كمية على الواردات الزراعية الى المجموعة الأوروبية . واليابان ظلت كذلك تفرض قيودا كمية على وارداتها الزراعية خاصة الرز الذي يعتبر سلعة اساسية ( Oxly,1990:33 ).  
ان الأمثلة السابقة تؤكد ما اشرنا اليه سابقا من ان التجارة الدولية لاتحكمها المبادئ وحدها بل ان القوي يستطيع ان يحقق مكاسبا على حساب الضعيف كما وانها تشير الى ان التفاوض الجماعي في هذه الحلبة الدولية افضل من التفاوض المنفرد كما فعلت الدول الأوروبية ، فهل ياترى نعتبر نحن العرب والمسلمين في مفاوضاتنا الحالية والمستقبلية ؟ الأيام القادمة وحدها جديرة بالأجابة على هذا التساؤل .

ولم يكن امر ادخال تحرير القطاع الزراعي في جولة الأوروغواي امرا سهلا نظرا لتفاوت مصالح هذه الدول القومية وحرصها على الحفاظ عليها بثتى الوسائل . وقد وتفاوتت المواقف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكيرنز<sup>5</sup> من جانب والتي كانت تطالب بتحرير جذري لهذا القطاع وبين دول المجموعة الأوروبية التي كانت ترغب في تحرير تدريجي . وتركزت مفاوضات تحرير هذا القطاع على ثلاث موضوعات رئيسية هي فتح الأسواق أي تقليل القيود على الواردات ، تقليل الدعم المحلي ، تقليل دعم الصادرات وازالة دعم الصادرات<sup>6</sup> . . وقد تم التوصل الى حل وسط تمثل في مايلي:

(أ) ازالة الحواجز الجمركية على الواردات وتحويل الحواجز غير الجمركية<sup>7</sup> الى تعرفه جمركية وتخفيضها بنسبة 36% في المتوسط خلال 6 سنوات في الدول الصناعية ابتداء من عام 1995 وبنسبة 24% خلال 10 سنوات في الدول النامية وتم اعفاء الدول الأقل نمو من هذا البند ( IMF, 1994:82).

(ب) تقليل الدعم المحلي الذي له تأثير مباشر على الأنتاج والتجارة بنسبة 20% في الدول الصنتاعية خلال 6 سنوات ابتداء من عام 1995 وبنسبة 13% في الدول النامية خلال 10 سنوات ابتداء من نفس العام. كما وتم السماح باستخدام السياسات التي لاتؤثر مباشرة على التجارة مثل الأنفاق على البحث ومكافحة الافات الزراعية ومشروعات البنية الأساسية وأمن الغذاء ومصروفات اعادة هيكلة الزراعة وبرامج الحفاظ على البيئة وغيرها من المصروفات التي التي لاتؤدي الى تحفيز الأنتاج بصورة مباشرة ( GATT , 1994:10).

<sup>5</sup> يطلق هذا الاسم على مجموعة الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية والتي اجتمعت لتسيق موقفها تجاه مفاوضات الجات في منطقة كيرنز باستراليا وبلغ عدد هذه الدول 12 دولة أهمها استراليا والارجنتين والبرازيل والأوروغواي ونيوزيلندا .

<sup>6</sup> الدعم هنا يعني تحمل الدولة جزء من تكاليف الأنتاج سواء كان للسوق المحلي او للتصدير .

<sup>7</sup> الحواجز غير الجمركية تشتمل على جميع السياسات التي تقلل من حجم الواردات كحصى الواردات والقيود الصحية والأدارية وغيرها .

ج) منع دعم الصادرات الا اذا ذكر هذا الدعم في قائمة تعهدات الدولة<sup>8</sup> وعندما يكون هذا الدعم مذكورا فان الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية<sup>9</sup> مطالبون بتخفيض نسبة هذا الدعم وكمية الصادرات المدعومة على النحو التالي. الدول الصناعية تقلل نسبة دعمها بحوالي 36% وتقلل كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21% وذلك خلال 6 سنوات . اما الدول النامية فتقلل نسبة دعمها بحوالي 24% وكمية الصادرات المدعومة بحوالي 14% وذلك خلال 10 سنوات (GATT, 1993:7). ومرة أخرى تباطأت الدول الصناعية في تنفيذ هذه المقررات مما يفسر جزئيا أخفاق سياتل حيث استطاعت الدول النامية ان تتخذ موقفا موحدا ضد المسار الحالي للمنظمة والذي لا يخدم مصالحها مما دفع الدول الصناعية الى تسمية الجولة او جولة الدوحة بجولة التنمية والتي وعدت فيها بتحرير القطاع الزراعي وباعطاء الأولوية لموضوعات التنمية ولكنها استمرت في مسارها السابق مما ادى الى اخفاق جولة كانكون لأن الدول النامية شعرت مرة أخرى بان الوعود شيء والسياسات الفعلية شيء آخر. هذا كله يشير الى الدول الصناعية لن تتنازل عن نفوذها الحالي وعن هيمنتها على هذه المنظمة الا اذا تمكنت الدول النامية من توحيد صفوفها وتطوير اساليب مفاوضاتها واستوعبت قوانين اللعبة واستخدمتها بكفاءة عالية.

### ثالثا: انعكاسات تحرير القطاع الزراعي على اقتصاد الإمارات

لاشك ان القطاع الزراعي يعتبر قطاعا هاما للدول النامية كمجموعة حيث انه يمثل حوالي 40% من قيمة ناتجها المحلي و35% من قيمة صادراتها و70% من التوظيف فيها (Stiglitz,2004:24). غير اننا عندما نظر الى الدول النامية منفردة فان دور هذا القطاع يتفاوت من الدور الرئيسي الى الدور الهامشي مما يعني ان آثار تحرير هذا القطاع على الدول النامية ستفاوت بتفاوت أهمية هذا القطاع وبالمرحلة الزمنية التي نتحدث عنها. فدولة الإمارات مثلا تعتبر من اهم الدول العربية في واردات السلع الغذائية ومعها السعودية ومصر والجزائر . ويقدر صافي واردات الإمارات الزراعية عام 2002 بحوالي 2114 مليون دولار، كما وان نصيب الفرد من صافي الواردات للسنة نفسها حوالي 563 دولار وهو ثالث اعلى متوسط في العالم العربي بعد قطر والبحرين على التوالي. ويزداد نصيب الفرد من

<sup>8</sup> - التعهدات تتمثل في وعود الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالتعريفات الجمركية التي ينوي العضو فرضها على السلع بحدودها العليا والوعود المتعلقة بالقيود على سوق الخدمات وغيرها من التعهدات.

<sup>9</sup> منظمة التجارة العالمية حلت محل منظمة الجات كأطار للتفاوض حول قضايا التجارة الدولية مع التوسع في المهام كأدخل موضوعات الزراعة وحقوق الملكية الفكرية وقطاع الخدمات وزيادة في الصلاحيات كوجود هيئة منازعات ذات فعالية اكبر من تلك التي وجدت في ظل الجات.



صافي الواردات في هذا الدولة اذا طرحنا من صادرات الإمارات الزراعية المقدرة بحوالي 788 مليون دولار عام 2002 قيمة اعادة التصدير الى دول المنطقة نظرا لما تتميز به اماره دبي من بنية تجارية متطورة جعلت كثير من السلع تمر بها وهي متجهة الى اسواقها النهائية . انن يمكننا القول ان الصادرات من الإمارات نفسها اقل بكثير من الر قم المذكور اعلاه مما يعني ان صافي الواردات اكبر من الرقم 2114 مليون دور وبالتالي فهذا يعني ان دولة الإمارات معتمدة على الجزء الغالب من حاجاتها الزراعية على العالم الخارجي. كذلك تعتبر اسواق الإمارات اسواق مفتوحة أي ان الواردات الزراعية لاتخضع لتعرفة جمركية تذكر. ومن أكثر من عشرين عام ومع تراكم الأيرادات النفطية اتبعت الدولة سياسة الدعم المحلي للأننتاج الزراعي كوسيلة لتوزيع الدخل . وبموجب هذا الدعم ،الذي سنتحدث عن آثاره لاحقا، كانت الحكومة توفر للأفراد المزارع والأسمدة والبذور ووسائل الري بصورة مجانية تقريبا وبعد ذلك تقوم الدولة بشراء انتاج هذه المزارع من الخضروات والمنتجات الأخرى والتي تؤوول في النهاية الى المحرقة أو المزابل لكثرة الكيماويات فيها .

في ظل المعطيات السابقة كيف يمكننا تقييم تحرير القطاع الزراعي في اطار منظمة التجارة العالمية على اقتصاد دول الإمارات ؟ للأجابة على هذا التساؤل لابد من التذكير بأن اسواق الإمارات لاتعاني من حواجز على الواردات الغذائية كما وان صادرات الإمارات من الغذاء هي اغلبها اعادة تصدير وبالتالي فان ذلك يعني آثار تحريرالقطاع الزراعي على الأقتصاد الإماراتي تنحصر في اثر تقليل الدعم العالمي بكل صورته على مجموعة من المتغيرات الكلية في اقتصاد الإمارات ككلفة الواردات من المنتجات الزراعية وحجم كل من الناتج المحلي الأجمالي والصادرات والتوظيف ومستوى توزيع الثروة .

### حجم وتكاليف الواردات الزراعية

ان تحرير القطاع الزراعي كم تم الاتفاق عليه في جولة الأوروغواي وما تبعها من جولات في اطار منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار على المدينين القريب والمتوسط. فتحويل القيود الكمية الحالية الى تعرفه جمركية وتخفيض معدل التعرفه الجمركية سيؤدي الى زيادة واردات الدول التي كانت تفرض هذه القيود سابقا وبخاصة دول المجموعة الأوروبية مما سيؤدي بدوره الى انخفاض الأسعار المحلية للمنتوجات الزراعية وزيادة الطلب المحلي الذي سينتج عنه ارتفاع في المستوى العالمي للأسعار . اما تقليل الدعم فانه سيؤدي الى انخفاض الأنتاج المحلي الذي كان مرتفعا بسبب الدعم مما سيؤدي بدوره الى ارتفاع الأسعار العالمية نظرا لانخفاض صادرات الدول التي كانت تقدم الدعم . انن تقليل

القيود على الاستيراد يؤدي الى زيادة الطلب وتقليل الدعم المحلي يؤدي الى انخفاض العرض المحلي وكلاهما يؤديان الى ارتفاع المستوى العالمي للأسعار ونتيجة لهذه التطورات فمن المتوقع ان تكون الدول المستفيدة من تحرير هذا القطاع هي الدول ذات الفائض في ميزان تجارة المنتجات الزراعية ، أي الدول التي تفوق صادراتها من هذه المنتجات واردة هذه الدول ولاشك هي الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا وبعض الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية. أما الدول الخاسرة فهي تلك الدول التي لديها عجز في الميزان المذكور أي انها تستورد أكثر مما تصدر وكل الدول العربية بما في ذلك الإمارات وبقية دول مجلس التعاون الخليجي هي في هذه المجموعة (Dimaranan et al, 2003) . فدولة الإمارات وبقية الدول الخليجية والعربية لاتعاني فقط من عجز في موازين تجارة المنتجات الزراعية بل انها عجز متزايدة مما يجعل الارتفاع في المستوى العالمي للأسعار يؤدي الى زيادة نفقات هذه الدول على كميات الغذاء الحالية اضافة الى الزيادة السنوية في الواردات الغذائية . فعلى سبيل المثال كان صافي واردات الغذاء أي العجز في ميزان تجارة المنتجات الزراعية لدول الإمارات حوالي 1671 مليون دولار عام 1995 ثم ارتفع بعد ذلك الى 1951 مليون دولار عام 2000 ثم الى 2114 مليون دولار عام 2002 وهكذا الحال في بقية الدول الخليجية والعربية أي ان تحرير القطاع الزراعي سيرفع من فاتورة الغذاء في هذه الدول على المديين القصير والمتوسط علما ان الزيادة في النفقات التي نشاهدها في الأرقام السابقة هي نتيجة زيادة كميات الاستيراد غالبا ومن المتوقع ان نشاهد زيادة في الأسعار كذلك في السنوات القادمة نتيجة التحرير التدريجي لقطاع الزراعة (صندوق النقد العربي ، 2004: 273) . هذا التزايد في نفقات الواردات الزراعية يعني زيادة في عجز الموازنات العامة لدولة الإمارات وغيرها من دول المنطقة كما انه ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها . اما على المدى الطويل فان ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية الناتج عن سحب الدعم وازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على استيراد المنتجات الزراعية سيساعد كثير من الدول التي لديها ميزة نسبية - أي اكفا نسبيا- في الأنتاج الزراعي وبخاصة الدول النامية منها على تطوير قطاعها الزراعي وزيادة انتاجها وهذا بدوره قد يساعد على زيادة العرض العالمي من المنتجات الزراعية وتراجع اسعارها ، الأمر الذي سيكون له أثر ايجابي على دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية.

### الأنتاج:

بما ان تقليل الدعم سينسحب كذلك على الدعم المحلي فان ذلك يعني ان كثيرا من الدعم الذي يعطى حاليا لأصحاب المزارع سيتضاءل ولن يتجاوز هذا الدعم البنود المسموح بها والمذكورة سابقا . فهل سيكون لسحب الدعم هذا اثرا سلبيا على الناتج المحلي الأجمالي ؟ للأجابة على هذا السؤال لابد من تامل حجم القطاع الزراعي في الأقتصاد الأماراتي أي نسبة القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الأجمالي . تشير آخر البيانات المتوفرة الى ان مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في دولة الأمارات عام 2003 تعادل 3.1%(صندوق النقد العربي ، 2004 :247) هذا يعني ان نصيب قطاع الزراعة وحده اقل من هذه النسبة أي انها نسبة منخفضة وبالتالي فان سحب الدعم الحالي لن يكون له أثر سلبي على الناتج بل انه قد يؤدي الى توجيه هذا الدعم الى استخدامات اكثر جدوى من الأنتاج الزراعي الحالي مما سيؤدي بدوره الى زيادة قيمة الناتج المحلي الأجمالي أي ان سحب الدعم سيحول الموارد الى القطاعات الأكثر انتاجية كالخدمات مثلا .

### الصادرات

المؤشر الثاني الذي ينبغي النظر اليه لمعرفة أثر سحب الدعم المحلي للقطاع الزراعي على اقتصاد الأمارات هو اثر سحب الدعم على الصادرات الزراعية . فاذا تذكرنا ان القطاع الزراعي باكملة لايشكل نسبة تذكر في الناتج المحلي للأمارات فان هذا يعني ان الصادرات ستكون ذات أهمية اقل كذلك وهذه ما تؤكد به بالفعل آخر الأرقام المتوفرة ، حيث ان صادرات الأمارات من المنتجات الزراعية لم تتجاوز 788 مليون دولار عام 2002 ( صندوق النقد العربي ، 2004 :272 ) وهذه القيمة لالتزيد على 1.1% من الناتج المحلي وحوالي 1.5% من اجمالي الصادرات لنفس العام وهذه متواضعة ولا تشير الى اهمية تذكر للصادرات الزراعية في هذه الدول . بل ان جزء كبير من قيمة الصادرات المذكورة اعلاه هي في الواقع منتجات زراعية تصل الى الدولة من دول أخرى منتجة للزراعة وتتم اعادة تصديرها الى دول المنطقة بسبب المركز التجاري الهام للدولة خاصة في امارة دبي. اذن يمكننا القول ان سحب الدعم المحلي لن يكون له اثر ملموس على صادرات الدولة كذلك.

### التوظيف

اذا كنا نعتقد ان سحب الدعم المحلي لن يكون له اثر سلبي يذكر على كل من الناتج المحلي الأجمالي وعلى الصادرات فماذا عن اثره على التوظيف للعمالة المواطنة ؟ مرة اخرى اذا اردنا ان ندرك انعكاسات سحب الدعم المحلي على التوظيف في دولة الأمارات لابد لنا ان

نبدأ أولاً بالبقاء نظرة على أهمية القطاع الزراعي في توظيف العمالة المواطنة . وبالنظر الى ارقام التوظيف نجد ان العمالة في دولة الإمارات تتركز في الغالب في قطاع الخدمات الذي كان يوفر 80.6% من الوظائف عام 2002 يتبعه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة 15.0% ثم يأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة قطاع الزراعة ويمثل 4.4% من القوى العاملة. ويعتبر نصيب القطاع الزراعي من القوى العاملة في الإمارات متواضعا حيث ان هذه النسبة تصل الى 8.5% في السعودية و35.2% في عمان وحوالي 31.7% كمتوسط عام للدول العربية ككل (صندوق النقد العربي ، 2004 : 262) . وهنا لابد ان ننوه كذلك الى أن الجزء الأكبر من العمالة المنخفضة في القطاع الزراعي في الإمارات هي عمالة غير مواطنة بل وان جزء لا يستهان به من هذه العمالة غير المواطنة متواجد بصورة غير شرعية في الدولة الأمر الذي يعني ان القطاع الزراعي لايعتبر مصدر توظيف للمواطنين بل مصدر دخل ريعي فقط ، فهك يملكون هذه المزارع ولكن لايعملون فيها وهذا ينقلنا الى أثر سحب الدعم على توزيع الدخل .

### توزيع الدخل

ان اصل فكرة دعم الزراعة في الإمارات نابعة من رغبة سمو الشيخ زايد- الرئيس السابق لدولة الإمارات- رحمه الله رحمة واسعه في استخدام هذا الدعم كأداة لتوزيع الثروة ولكن تنفيذ هذه الفكرة السامية لم يتم بصوره منهجية وحسب معايير واضحة مما أدى الى كثير من الهدر والفساد وسوء استغلال هذا الدعم وذلك نظرا لأن كثيرين من المنتفعين من هذا الدعم لم يكونوا مستهدفين مما ضيع فرصا على من هم احوج ولقد تمخض عن هذا الدعم كثير من الفساد والأثراء السريع والأتكالية بين المواطنين اضعف الى ذلك ان المنتجات لم تكن صالحة للأستهلاك نظرا لكمية المواد الكيماوية المستخدمة فيها بسبب عدم صلاحية التربة لكذا منتجات . لذلك فاننا عندما نأخذ جميع هذه الأمور في الاعتبار سيتضح لنا ان هناك نسبة من السكان كانت بالفعل في حاجة لهذه الأداة التوزيعية وبالتالي فان هذه الفئة لابد من حصرها وتعويضها بصورة او باخرى عندما يتم سحب هذا الدعم المحلي ولا اعتقد انها ستكون بالحجم الحالي بالتأكيد .

يتضح مما سبق ان تقليل الدعم المحلي للقطاع الزراعي في دولة الإمارات في ظل مقررات منظمة التجارة العالمية سيكون له أثر صافي ايجابي يتمثل في وقف الهدر الحالي في قطاع يعتبر هامشيا من حيث أهميته في الإنتاج والتوظيف والصادرات وحتى في تحقيق العدالة

الأجتماعية أي توزيع الدخل . ولاشك ان ماستبقى من هذا القطاع وهو ما تسمح به قوانين المنظمة سيكون اقل كلفة واكفاً .

#### رابعاً: نظرة مستقبلية

في ضوء ما تقدم من تحليل للمعطيات التي تفرضها عضوية منظمة التجارة العالمية على دولة الإمارات وغيرها من الدول العربية ماذا يمكن عمله للاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه العضوية ومواجهة التحديات التي تفرضها ؟ لقد ذكرنا سابقاً ان لعبة العولمة الاقتصادية وغير الاقتصادية تتم في ظل موازين قوى متحيزة لصالح الدول الصناعية وعلى حساب الدول النامية ومنها دولة الإمارات وهذا امر لا بد من الأقرار به منذ البداية حتى ندرك حجم التحديات التي تواجهنا ونستنفذ كل الأسباب للتعامل معها بدل الأستمرار في خداع والنفس واتهام الآخرين والتمني ، ولا بد كذلك من الأقرار باننا نتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في هذا الأختلال في موازين القوى وما تمخض عنه ومنه من اخفاقات تنموية وعدم استقرار على كل صعيد . بعد هذا التشخيص - وكما يقال التشخيص نصف العلاج- لا بد ان تعمل الدول العربية والإسلامية وبقية الدول النامية على ثلاث محاور رئيسية تكمل بعضها البعض وتصحح جزء كبير من لأختلال المذكور خلال السنوات القادمة حتى تبدأ الدول الصناعية تعترف بها شريكا لاتابعا كما هو الحال اليوم . وفي مايلي استعراض وباختصار لأهم المحاور التي يجب العمل عليها في السنوات القادمة لتصحيح المسارين التنموي والأمني للدول العربية لأن تجارب الخمسين سنة الأخيرة تؤكد من غير ادنى شك بأنه لن تكون هناك تنمية ولا امن في دولنا العربية الا بالعمل التكاملي الجاد في اطار مجتمعات تقوم على الحريات الشاملة التي تلتزم بالثوابت الحضارية لهذه الأمة مصداقا لقول الحق سبحانه وتعالى " كنم خير أمة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتتهون عن المنكر وتؤمنون بالله"<sup>10</sup>

#### الأصلاحات المحلية

دولة الإمارات العربية المتحدة لازالت دولة تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل وهذا يعني أن نموها غير ذاتي أي انه مرتبط بالتذبذبات في اسعار النفط في المدى القصير وبنضوب النفط في المدى البعيد مما يعني ان كل من دخل الفرد الحالي ومستوى المعيشة الحالي لا يمكن استمراره والحفاظ عليه الا بتنويع مصادر دخل هذه الدولة للاستعداد لفترة ما بعد النفط . بالإضافة الى الأعتقاد على مصدر ناضب للثروة لازال المستوى المعرفي لأبناء المنطقة دون المستوى الذي يؤهلهم للمنافسة في عالم مفتوح نظرا لأخفاق النظام التعليمي في تخريج افراد

<sup>10</sup> القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية 110 .

يحملون المهارات المطلوبة في سوق العمل . هذا الأخفاق تؤكد البطالة المتزايدة بين أبناء دول المجلس والتي تتفاوت تقديراتها في الوقت الحاضر بما بين 420 ألف و475 الف عاطل في دول المجلس ككل اغلبهم من خريجي الجامعات . هذا الرقم يمثل حوالي 4.7% من القوى العاملة الأجمالية وحوالي 17.8% من اجمالي القوى العاملة المواطنة في هذه الدول (Girgis,2000:5) . ولاشك ان بناء الإنسان المنتج الذي يستطيع ان يكون الثروة بدل ان يكون منقفا لها وان ينتج المعرفة بدل ان يستهلكها فقط كما هو الحال الآن في دول المجلس ، هو المدخل الرئيسي للانتقال بهذه الدول الى حقبة ما بعد النفط . وفي اعتقاد هذا الباحث ان السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدولة وغيرها من دول المجلس تخفق في الاستفادة من تحويل الثروة النفطية الناضبة الى ثروة بشرية منتجة ومتجددة هو غياب البيئة المؤسسية الفعالة في هذه الدول بابعادها المختلفة . والبيئة المؤسسية التي اتحدث عنها هنا هي المؤسسات السياسية التي يمارس الفرد من خلالها حقة في المشاركة في صنع القرار وفي الثروة وفي مساعلة الحكومة وبذلك يحقق مواطنته الكامله التي تدفعه الى تقديم الأفضل . واقصد بالبيئة المؤسسية كذلك وجود المؤسسات القانونية التي تعرف حقوق الناس وتحفظها وتنظم تفاعل كافة فئات المجتمع مع بعضها البعض من اجل رفع كفاءة استغلال موارد المجتمع وتوجيهها لتحقيق هدفي الأمن والتنمية . والأعلام الحر والهادف الذي يوفر المعلومة الصحيحة والتحليل الهادف ويكشق جوانب القصور في اداء مؤسسات المجتمع ويدافع عن المجتمع بأكمله هو كذلك جانب من جوانب البيئة المؤسسية التي اتحدث عنها هنا . وهناك جوانب اخرى للبيئة الصالحة التي اعتبرها ضرورية للنهضة لايتمتع المجال للتفصيل فيها هنا ولكن من اهم صورها وجدود الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وتوفر البيانات والفصل بين المال الخاص والعام والشفافية في القرار وبمكافحة الفساد وغيرها(Moore,2003:223-234) . هذه البيئة المؤسسية هي شرط لأية تنمية جادة في هذه الدول وغيرها من الدول وتجارب الأمم تؤكد ان الدول التي تتوفر فيها هذه البيئة المؤسسية استطاعت ان توجد الإنسان المنتج الي يولد الثروة بينما غياب هذه البيئة يؤدي الى ضياع الموارد المادية وعدم الاستفادة منها في تحقيق الأهداف التنموية بل ويؤدي كذلك الى تفشي الفساد بكل صورته واشكاله والى فقدان المجتمعات لأستقرارها كما تشهد بذلك كثير من التطورات الأخيرة في منطقتنا العربية وغيرها من مناطق العالم(اليوسف،2004 : 577-600 ) .

### التكامل الاقتصادي

لقد اتضح لنا سابقا ان الامارات معتمدة على العالم الخارجي في توفير حاجاتها من السلع الراسمالية والوسيط والاستهلاكية بما في ذلك حاجاتها الغذائية وكذلك هو الحال في بقية الدول العربية والاسلامية مع تفاوت في الدرجة . فهل يا ترى اذا كانت الامارات منفردة لاتستطيع ان تنتج غذاءها ولا ان تصنع سلاحها ولا أن تتسج لباسها فان ذلك يعني ان هذا هو قدرها وانه ليس في الامكان افضل مما كان خاصة بعد الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية ؟ بمعنى آخر اليس هناك دائرة اكبر من دولة الامارات واصغر من منظمة التجارة العالمية تستطيع ان تتحرك فيها دولة الامارات وتستطيع من خلالها ان تتحرر من قيود الدائرة الاولى ( الامارات ) وتقلل من تبعيتها وتهميشها في الدائرة الثانية (منظمة التجارة العالمية) ؟

الأجابة على هذا التساؤل هي بالإيجاب حيث ان هناك الدائرتين العربية والاسلامية واللتين بإمكان الامارات ان تلتحم بهما من خلال نوع او آخر من انواع التكامل الاقتصادي الذي تسمح به بنود منظمة التجارة العالمية وقد مارسته كل الدول الغربية في زيادة مكاسبها وتقوية موقفها التفاوضي كما تشهد بذلك المجموعة الأوروبية ومنطقة النافتا بين امريكا والمكسيك وكندا وتكتل الآسين او دول شرق آسيا . بل ان الولايات المتحدة تعتبر ابرع من استخدم التكتلات الإقليمية والثنائية لتحقيق مكاسبها في مفاوضاتها في الجات سابقا وفي منظمة التجارة العالمية حاليا . فالولايات المتحدة دخلت مع كل من المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة ثم منطقة التجارة الحرة مع اسرائيل في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات في جولة الأوروغواي على اشدها . وألان وفي دائرة منظمة التجارة العالمية نجد اميركا تفاوض دولا منفردة وصغيرة احيانا لتوقيع منطقة تجارة حرة معها كما حصل مع البحرين مثلا ليس لمكاسب اقتصادية ملموسة ولكن كاداة مساومة وضغط على دائرة المفاوضات والمكاسب الكبيرة أي منظمة التجارة العالمية علما انه حتى هذه الاتفاقات الثنائية يكون الكاسب فيها الطرف القوي وبالتالي فانه من صالح الدول الصغيرة ان تتجنب هذه الاتفاقات الثنائية وتحرص ان تدخل اما في دائرة تكتل اقليمي أي تكامل مع دول نامية أخرى أو دائرة منظمة التجارة العالمية . ان التكامل الاقتصادي الإقليمي ممكن في دائرة منظمة التجارة العالمية وهذا التكامل يمكن ان يحسن الفرص التنموية لدولة كدولة الامارات وغيرها من الدول الصغيرة ( Bagwel and Staiger,2002:111-121). فتعميق التكامل الخليجي وقيام تكاملا مع الدول العربية والاسلامية يمكن ان يحقق لدولة الامارات كثير من المكاسب أهمها تأمين السلع الاستراتيجية كالسلاح والغذاء ، توفير الأسواق لمنتجاتها البترولية ، توفير الفرص الاستثمارية لفوائدها

النفطية ، تقليل التوترات وما تؤدي اليه من حروب دمرت هذه المنطقة واكملت الأخضر واليابس خلال الثلاثين سنة الماضية ، وتقوية موقفها التفاوضي في منظمة التجارة العالمية.

### تفعيل المشاركة في منظمة التجارة العالمية

قبل جولة الأوروغواي لم تكن هناك مشاركة تذكر للدول النامية بما في ذلك الدول العربية في مفاوضات تحرير التجارة التي كانت تتم بين الدول الصناعية وحدها . وبالتالي فمن البديهي ان تكون مصالح واولويات الدول الصناعية هي التي طغت على الجولات الثمانية التي بدأت عام 1947 وانتهت عام 1994 بجولة الأوروغواي وتاسيس منظمة التجارة العالمية كوريثة للجات . فعلى سبيل المثال تركزت مفاوضات جولة الأوروغواي على تحرير قطاع الخدمات وحفظ حقوق الملكية الفكرية وتحرير الاستثمارات وهذه كلها قطاعات هامة بالنسبة للدول الصناعية . ففي الولايات المتحدة تراجعت مساهمة القطاع الصناعي الى حوالي 14% من الناتج المحلي الأجمالي في الوقت الذي اصبح قطاع الخدمات يشكل اكثر من 75% من الناتج المحلي . في نفس الوقت لم تتطرق المفاوضات لقضايا اساسية بالنسبة للدول النامية كنقل التكنولوجيا وحركة العمالة وصناعات النسيج التي يتصف انتاجها بكثافة عمالية (Blackherst et al,2000). بل ان هناك بعض الاعتقاد ان ادخال القطاع الزراعي الذي يهم الدول النامية وبعض الدول الصناعية كان بمثابة الطعم لأقناع الدول النامية بقبول القطاعات الهامة بالنسبة للدول الصناعية والتي سبق ذكرها . وهذا قد يفسر التباطؤ الذي اتصفت به المفاوضات حول القطاع الزراعي منذ جولة الأوروغواي وحتى جولة كانكون مروراً بجولتي سيائل والدوحة . هذا يعني انه اذا ارادت الإمارات وغيرها من الدول العربية ان تؤثر على جدول اعمال ومقررات منظمة التجارة الدولية في السنوات القادمة فلا بد لهذه الدول ان تشارك بفعالية في هذه المنظمة على ثلاث مستويات رئيسية هي :

أولاً : لابد للإمارات وبقية الدول العربية ان تتواجد في جنيف ببعثات باعداد كافية ومؤهلة وموارد كافية للتعامل مع مداخل ومخارج هذه المنظمة وحبذا لو كانت البعثات موحدة لتوفير الموارد وتقوية الموقف التفاوضي كان تكون هناك بعثة واحدة للدول العربية أو بعثة واحدة لدول مجلس التعاون كحد ادنى . كما وان هذه البعثة لابد ان تكون متفرقة للتعامل مع امور المنظمة ولا ينبغي اشغالها بقضايا دبلوماسية مثلا حتى لا تنتشتت جهودها .

ثانياً: لابد ان تحرص هذه البعثة او البعثات اذا كانت اكثر من واحدة على المشاركة في اللجان ورئاستها والدخول في المجالس الرئيسية والفرعية والحرص كذلك على لعب دورا في



هيئة حل المنازعات كل ذلك من اجل كسر احتكار الدول الصناعية الكبيرة لاتخاذ القرارات الهامة والمؤثرة في هذه المنظمة وتوجيه مسارها لخدمة مصالحها.

ثالثا : ان هذه البعثات تحتاج مؤسسات لوجيستكية في العواصم العربية يعمل فيها كادر اداري وفني مستوعبا للنواحي الفنية للقضايا التي تعالج في اروقة منظمة التجارة العالمية كمعرفة صياغة التشريعات والقوانين والاجراءات وفهم المسائل الاجرائية والقدرة على تنفيذ تعهدات الدولة تجاه الآخرين لتجنب العقوبات وكذلك القدرة على مراقبة الدول الأخرى ودرجته تطبيقها لالتزاماتها مما يجعل هذه المؤسسات تساعد البعثات على المشاركة الفاعلة في هذه المنظمة بدل موقفها السلبي وغير المؤثر في الوقت الحاضر ( UNCTAD and WTO,1996 ) .

اذن المشاركة الفاعلة من قبل الإمارات والدول العربية في منظمة التجارة العالمية في السنوات القادمة تتطلب توحيد الجهود والمواقف واعداد الطاقات والعمل الدؤوب والاعتبار من اخفاقات الأمس واستيعاب تجارب الآخرين والافاننا سنشهد مزيدا من التراجع والخسائر في عالمنا العربي في هذه اللعبة الدولية التي هي في حراك دائم وتحديات متجددة وهذا ما تؤكد مقتراحات الدول الصناعية لجولة سنغافورة القادمة والتي تضمنت موضوعات وقطاعات تخدم بالدرجة الأولى الدول الصناعية وعلى حساب الدول النامية مثل حقوق الملكية الفكرية ، تحرير الأستثمارات ، المشتريات الحكومية وقضايا المنافسة وغيرها ( Stiglitz,2004:8 ) .

#### خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث المختصر ان نعمق فهم القاريء لمعنى وانعكاسات انضمام دولة الإمارات وبقية الدول الخليجية والعربية الى منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال دراسة آثار تحرير القطاع الزراعي في اطار منظمة التجارة العالمية على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. فبعد اثاره مجموعة من التساؤلات حول الموضوع قيد الدرس ، بدأنا في الجزء الأول بتقديم بعض المؤشرات التي تؤكد زعمنا بأن عولمة الأقتصاديات الخليجية هي أمر واقع ولكن المكاسب والخسائر من هذه العولمة ليست حتمية وانما تعتمد على ما تفعله هذه الدول مع بقية الدول العربية والإسلامية للأخذ بعوامل القوة لردم الفجوة في موازين القوى بينها وبين الدول الأخرى خاصة الصناعية منها وبالتالي تقليل تكاليفها على المدى القصير والبدء بتحقيق بعض المكاسب على المديين المتوسط والبعيد. وفي الجزء الثاني حاولنا التأكيد على ان اللعبة الأقتصادية العالمية التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية لاتحكمها المبادئ والمقررات وحدها ولكن تحكمها المبادئ اضافة الى موازين القوى بين الدول

الأعضاء أي ان حق القوة قد يتقدم على قوة الحق في هذه المنظمة وغيرها من المنظمات العالمية. أما الجزء الثالث فقد بينا فيه ان تحرير القطاع الزراعي من خلال ازالة حواجز الأستيراد وتقليل دعم الصادرات وتقليل الدعم المحلي عالميا سيؤدي الى زيادة فاتورة الواردات الغذائية في دولة الإمارات على المدى القصير والمتوسط ، أما في المدى البعيد فقد تنخفض اسعار المنتجات الغذائية وتستفيد دولة كالأمارات لديها صافي استيراد من المنتجات الزراعية . كما وأوضحنا ان تقليل الدعم المحلي الحالي في دول الإمارات لن تكون له آثار سلبية تذكر على اقتصاد الدولة نظرا لمحدودية دور القطاع الزراعي في الناتج والصادرات والتوظيف وتوزيع الدخل. وفي الجزء الرابع والأخير قمنا بتسليط الأضواء على اهم المرتكزات التي ينبغي لدولة الإمارات وغيرها من الدول العربية ان تتطلق منها لتقوية موقفها في هذه المباراة الاقتصادية العالمية خلال السنوات القادمة.

### المراجع العربية

- النجار، باقر (2001) *حلم الهجرة للثروة* ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان.
- اليوسف ، يوسف خليفة ( 1993 ) *البعد السكاني للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة* ، التعاون ، السنة الثامن، العدد التاسع والعشرون ، مارس. 98-126 .
- \_\_\_\_\_ (2004) *"الفساد والحكم الصالح: حالة الإمارات العربية المتحدة"*، *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية* ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية ، بيروت ، لبنان .
- صندوق النقد العربي (2004) *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004* ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة.

### المراجع الأجنبية

- Bagwell, K and R.Staiger(2002) *The Economics of the World Trading System*. The MIT Press. Cambridge, Massaachusetts.
- Blackhurst, R., Lyakurwa,B. and Oyejide,A.(2000), " Options for Improving Africa's Participation in the WTO", *The World Economy* 23(4):491-510.
- Dimaranan,B., Hertel,T. and keeney,R.(2003). " OECD Domestic Support and the Developing Countries" , paper for the UNU/Wider project on the impact of WTO on low-income countries, GTAP Center, Purdue University, January.
- GATT(1993) *Focus*. Geneve.
- GATT(1994) *News of the Uruguay Round*.Geneve.
- Girgis, M (2000) *National versus Migrant Workers in the GCC: Coping with Change*, presented in Mediterranean Development Forum Labor Workshop", Cairo, Egypt, 5-8 March.
- IMF(1994) *World Economic Outlook*(May).
- Jackson, J H(2002) *The World Trading System.Law and Policyof International Economic Relations*, 2<sup>nd</sup> edn. MIT Press.London, England.
- Moore, M (2003) *A World Without Walls: Freedom, Development, Free Trade, and Global Governance*, Cambridge University Press, U.K., p.170.
- Oxly,A(1990) *The Challenge of Free Trade*. St.Martin's Press.P33.

- Stiglitz, J (2002), *Globalization and its Discontents*, W.W. Norton & Company: Thomas Learning : U.S.
- \_\_\_\_\_ (2004) *An Agenda for the development round of trade negotiations in the aftermath of Cancun*, Commonwealth Secretariat.
- UNCTAD and WTO(1996) “ Strengthening the Participation of the Developing Countries in World Trade and Multilateral Trading System” (UNCTAD,TD/375,23 May) .
- Henry, C and R. Springborg (2001) *Globalization and the politics of Development in the Middle East* , Cambridge University Press : U.K.